المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي
ISSN: 2716-7720EISSN: 2716-8573
المجلد: (04) / العـدد: (02)، (2022)، ص 43-68

الحمائية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد الدولي

New protectionism and international trade liberalization under the conditions of the World Trade Organization And the reality of the changes in the international economy

جميلة قدة * [1] هشام غربي [2]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)، guedda-djamila@univ-eloued.dz

[2] جامعة الوادي (الجزائر)، ghichamdz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/16 تاريخ قبول النشر: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/07/31

ملخص:

ضمن حزمة السياسات الاقتصادية الكلية تركز الدول على السياسات التجارية الخارجية ، لأن أي دولة لا تستطيع إتباع سياسة اكتفاء ذاتي في مختلف القطاعات، وبالتالي استحالة العيش في معزل عن بقية الدول في العالم، ومع ظهور العولمة الاقتصادية أصبح تحرير التجارة من كل القيود حتمية لكل الدول وليس اختيارا، ضمن فضاء دولي متعدد الأطراف وتحت إشراف منظمة دولية هي أحد ركائز هذه العولمة وهي المنظمة العالمية للتجارة، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات حمائية مختلفة لتحقيق أهدافها التنموية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة بأشكالها المتعددة: الإقليمية الجديدة، حرب العملات، المعايير البيئية ومقاييس الجودة العالمية

وقد خلصت الدراسة إلى أن مستقبل المنظمة العالمية للتجارة أصبح في وضع صعب وحرج في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات القليلة الأخيرة، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة ألقت بضلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية. في خضم كل هذه الأحداث من تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة....

الكلمات المفتاحية : الحمائية الجديدة، الإقليمية الجديدة، حرب العملات، المعايير البيئية، مقاييس الجودة العالمية.

Abstract:

Within the package of macroeconomic policies, countries focus on foreign trade policies, because any country cannot follow a policy of self-sufficiency in various sectors, and thus the impossibility of living in isolation from the rest of the countries in the world. With the emergence of economic globalization, the liberation of trade from all restrictions has become inevitable for all countries and not an option, within an international multilateral space and under the supervision of an international organization that is one of the pillars of this globalization, which is the World Trade Organization. With the development of trade exchange, the forms of state intervention in the management of its international trade relations varied by adopting various protectionist policies to achieve its development goals.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

Accordingly, this study aims to shed light on the most important challenges facing achieving further international trade liberalization represented in the new phenomenon of protectionism in its many forms: the new regionalism, currency war, environmental standards and international quality standards.

The study concluded that the future of the World Trade Organization has become in a difficult and critical situation in light of the profound transformations witnessed by the global economy in the last few years. The financial crisis, which later turned into a deep economic crisis, cast a shadow over the various countries of the world, whether developed or developing. In the midst of all these events of the deterioration and bankruptcy of large financial and productive sectors, these countries found themselves forced to adopt new protectionist policies....

Keywords: new protectionism, new regionalism, currency war, environmental standards, international quality standards.

---

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

إن عددا كبيرا من دول العالم يسعون بشكل ملحوظ إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم، وهناك إجماع واسع حول اعتبار الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم، ولكن مع ذلك نلاحظ أن تشكيل اتفاقيات إقليمية مازال نشطا وأصبح هناك عددا لا يستهان به من هذه الاتفاقيات في العالم، تنمو وتتطور هذه الأخيرة بشكل متوازن مع تطور مفاوضات متعددة الأطراف كالمنظمة العالمية للتجارة إلى جانب ما ترتب عن الفوضى النقدية التي سادت قبل اتفاقية بروتن وودز عن وجود حرب عملات عالمية بقيادة الدول المتقدمة وبداية الصراعات حول خفض ورفع قيمة العملات، زيادة على انتشار وتفشي بعض الأوبئة والتلوث البيئي مما أثر سلبا على حياة بعض الشعوب حيث أدى إلى استحداث بعض الشروط والمعايير العالمية التي يجب على الدول احترامها للحد من هذه الظواهر وعليه يمكن أن نقول أن تحرير التجارة العالمية أصبح مقيد باسم جديد وطرق حديثة وهذا ما سمي بالحمائية الجديدة، إن أصعب وأكبر خطر يواجه المنظمة العالمية للتجارة هو ما أصبح يعرف في الوقت الراهن بـــ "الحمائية الجديدة"، هذه الأخيرة التي تتعارض في شكلها ومضمونها مع مبادئها وأهدافها، ألا وهي التحرير بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها، من خلال كل ما سبق يمكن صياغة الإشكال التالي:

إلى أي مدى تؤثر آليات الحمائية الجديدة على التحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد الدولي؟

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

وللإجابة عن الإشكال نفترض الفرضيات الآتية:

- سعت المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق التحرير التجاري ورفع الحواجز، وفي نفس الوقت ساعدت الدول في الدخول ضمن تكتلات إقليمية وهي شكل من أشكال الحمائية الجديدة، وهو ما يتعارض مع مبدأ التحرير.
- أدت الأزمة المالية إلى تفشي ظاهرة الإقليمية الجديدة بين الدول المتقدمة والنامية والعكس صحيح ، المشاكل البيئية أدت إلى ظهور معايير بيئية ومقاييس للجودة عالمية تشترطها الدول للحماية، التخفيض في العملة أيضا أو ما يدعى بـــــــ "سياسة إفقار الجار" هي من بين الأشكال الجديدة للحمائية.

– أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على آليات حمائية جديدة برزت و تنامت بشكل مذهل في العقدين الأخيرين، تحت غطاء شروط تفرضها المنظمة العالمية للتجارة للوقوف عن الصراع البارد الذي يدور بين القوى العظمى فيما بينها من جهة، والإقحام الإجباري للدول النامية من جهة أخرى.

– هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة وما نتج عنها من إفرازات وردود أفعال .

– المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والربط بين متغيرات

– الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت جوانب من هذا الموضوع نذكر منها:

- ✓ دراسة طبني (2014)، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية"2002-2012": أثبتت الدراسة أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مهما كانت ناجحة وبالرغم من أنها تعتبر كأداة حمائية في وجه القوى والتحديات الخارجية من جهة، إلا أنها تعتبر كقناة ناقلة للأزمات داخل دولها من جهة أخرى، وهذا ما لاحظه الباحث في أزمة اليونان وأزمة الرهن العقاري، حيث أنه ما تلبث أن تظهر بوادر الأزمة في دولة معينة حتى تنتقل الأزمة إلى بقية دول التكتل.
- ✓ دراسة دلامي (2012)، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات: والتي توصلت إلى أن حرب العملات هي اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة

الحمائية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد I جميلة، قدة | عربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved. Copyright ©
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، أضف إلى ذلك في ما يسمى بحرب العملات لا يوجد غالب أو مغلوب، فبالرغم من النتائج الإيجابية لتخفيض عملة بلد ما على اقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضر بمصالح شركائه التجاريين، أو ما يسمى "بسياسة إفقار الجار" التي تؤدي بردة فعل انتقامية نتيجة لفرض المزيد من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من البلدان ذات العملة المنخفضة، ما يهدد بدخول الاقتصاد العالمي في شح الكساد والركود.

- ✓ دراسة بلعز (2015)، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف: حاول الباحث تقديم نظرة عن أهم التحديات التي تواجه التجارة العالمية من أبرزها: الاتفاقيات التجارية الإقليمية، الأزمات الاقتصادية العالمية، الاشتراطات البيئية.

2. المنظمة العالمية للتجارة "WTO" world trade organization:

شكلت نتائج جولة الأورغواي أسس تحرير التجارة العالمية، فإلى جانب الاتفاقات الجديدة والمتعددة الأطراف والتي تغطي كل قطاعات التجارة العالمية تقريبا، تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ككيان عالمي جديد تتمتع بكافة مقومات الشخصية القانونية، وتحمل على عاتقها السهر على تطبيق هذه الاتفاقات وفك ما قد يشوب العلاقات التجارية بين الدول المنظمة، من صراعات بصفة أكثر تنظيما وجدية عما كان يحدث في عهدة سكرتارية الجات.

1.2. التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة:

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة عقب التوقيع على اتفاقية مراكش في 15 أفريل 1994 والتي تنص بإقامة منظمة للتجارة العالمية ضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة. وتتسم هذه المنظمة بكيانها القانوني الجديد والذي يتيح لها إطارا مؤسسيا لإجراء المفاوضات التجارية لم يكن متاحا لسكرتارية الجات، والسهر على مراقبة تطبيق الاتفاقيات المتوصل إليها في مجال التجارة الدولية، لتصبح سارية المفعول انطلاقا من 01 جانفي 1995. إذ تتولى المنظمة قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وإلزاما (برهان، 2009، صفحة 65).

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عن هاتين الأخيرتين، إذ يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

2.2. أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

تصبو المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المعلنة والمتمثلة في النقاط التالية:

1.2.2. توفير للدول الأعضاء في المنظمة، منتدى للمفاوضات التجارية يتم فيها التباحث بشأن الأمور التجارية، وبذلك فهي تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين، على الأقل، مما يسمح بطرح انشغالات الدول المنضوية تحت إطار المنظمة والتفاوض حول الأمور العالقة.

2.2.2. العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية التي تشكل نسبة 75% من مجموع الأعضاء. وتمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية أثناء اتخاذ أو إصدار قرارات، وذلك مراعاة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

3.2.2. فض المنازعات التي تنشب بين الدول من خلال وجود آلية فعالة لفك النزاعات ذات قوة رادعة، إذ شكلت هذه النزاعات في عهد الجات عائقا أمام التجارة الدولية، وحفزت على انتهاج السياسات الانتقامية (الحمائية)، والتي عانت منها في كثير من الأحيان الدول النامية.

4.2.2. تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء وإيجاد آلية تواصل بينها، عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، وذلك بهدف تكريس مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

5.2.2. تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء. (برهان، 2009، صفحة 66)

3.□. مهام المنظمة العالمية للتجارة :

حدد الاتفاق الموقع بشأن إنشاء منظمة للتجارة العالمية في المادة الثالثة منه، المهام الرئيسية التي تضطلع بها هذه المنظمة وهي على النحو التالي:

1.3.2. تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء من خلال توفير منتدى دولي للتفاوض وتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو الشروع في أية جولات مستقبلية للمفاوضات، بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة.

2.3.2. إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية والذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لفترات زمنية محددة، كل سنتين للدول المتقدمة وكل أربع سنوات للدول النامية، وذلك للوقوف أو الاطلاع على التعديلات الطارئة التي تحدثها الدول الأعضاء على هذه السياسات، ومدى اتساقها و توافقها مع أحكام وقواعد المنظمة.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

3.3.2. إدارة الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل فرق التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار جهاز تسوية المنازعات.

4.3.2. التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية والنقدية والتجارية، من أجل تأمين المزيد من الاتساق والانسجام خلال عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي. (برهان، 2009، صفحة 67)

3. التحرير التجاري الدولي:

تعرف عملية تحرير التجارة الخارجية بأنها:" هي جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويل". (قدي، 2005، صفحة 249)

تعبر سياسة حرية التجارة عن" إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، بمعنى تقليل أو حتى منع تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية. فتحرير التجارة الدولية يمثل عودة إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، والتي بدورها تضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، ينظر مؤيدو الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية من خلال اعتبارها مظهرا من مظاهر التعاون و التكافل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، فالتجارة الدولية تحقق تقسيم العمل بين الدول مثلما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد، ما يعني تخفيضا في تكاليف الإنتاج والزيادة في الدخل القومي للدول ورفاهية مجتمعاتها. (عريبي، 2014، صفحة 16)

1.3. الهدف من عملية التحرير التجاري الدولي :

في الوقت الراهن معظم الدول المتقدمة تنتهج سياسة تحرير التجارة الخارجية، في حين نجد الدول التي تسعى إلى إضفاء صفة الحرية على قطاع التجارة الخارجية لديها أغلبها دول نامية ويرجع ذلك إلى محاولة تحقيق جملة أهداف ومزايا من التحرير التجاري وهي: (بالحبيب، 2011، الصفحات 42-43)

1.1.3. رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسينه: فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة. وتؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة. فمناخ

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved. © Copyright
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

المنافسة الذي تخلقه حرية التجارة يجعل الدول تتبنى عملية تحرير التجارة الخارجية، من أجل الاستفادة من المزايا التي يضفيها على الجهاز الإنتاجي من ضرورة رفع مستوى تكوين اليد العاملة والآلات المتطورة .....

2.1.3. استغلال وفرات الحجم: ومن الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني عملية تحرير التجارة الخارجية محاولة الاستفادة من وفرات الحجم واتساع السوق الدولية، فإزاء اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق ويرتفع مستوى الطلب وعندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة المتفوقة والمتخصصة أن تتحول إلى مشروعات كبيرة وتستفيد من وفرات الحجم واقتصاديات السوق وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج.

فعند رفع القيود أمام حركة لسلع يتم إتاحة الفرصة لتصريف المنتجات إلى الخارج، مما يجعل المؤسسات الإنتاجية توظف كافة قدراتها الإنتاجية مع الاستفادة من خفض التكلفة، مما يؤدي إلى مدا خيل وأرباح أكبر للمؤسسة والدولة على حد سواء، وهذا يساهم في تمويل خزينة الدولة وزيادة التوظيف.

3.1.3. رفع معدلات التصدير: عند تخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها وتصديرها للخارج.

فرفع معدلات التصدير يستند على مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، فتحرير التجارة الخارجية تتبناه الدول من أجل فتح منافذ لسلعها المحلية واختراق الأسواق الدولية، مما يرفع معدلات تصديرها وحجم صادراتها إلى الخارج. هذا من أجل تحقيق عوائد لتمويل عمليات الاستيراد وتوفير العملة الصعبة، وأيضا من أجل توفير السيولة لخزينة الدولة لقيام بمهامها والتي منها تمويل التنمية الاقتصادية.

2.3. حجج مؤيدي سياسة التحرير التجاري :

تتمثل مجمل الحجج في ما يلي: (الشحماني، 2003، صفحة 122)

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية و استيراد السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.
- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

المنهل ALMANHAL

- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

3.3. التسلسل الأمثل للتحرير التجاري الدولي

لا شك أن هناك خلاف حول التسلسل الأمثل لإصلاحات التحرير، لكن هناك مبادئ إلى حد ما عامة، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام وليس التجارة الخارجية فقط، و هذه المبادئ هي: : (باريك، 2014، صفحة 39)

- تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية (القيود على الأسعار وسياسة الأجور...) قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أن أي اضطراب في التدفقات المالية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وبالتالي عدم نجاح تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسواق المالية المحلية مثل: أسواق رأس المال، بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال(وجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية)، فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.
- دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحديد الاقتصاد من شأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

وتعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش و التساؤل: هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة ؟ وهناك رأيين:

الرأي الأول: البعض يرى أن تحرير التجارة الخارجية التدريجي والذي يستغرق أكثر من عامين يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية:

* تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة تؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي ككل.

* الطريقة التدريجية تعطي للصناعات المحلية الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك دول اتبعت هذه الطريقة وهي: المغرب، تركيا، اندونيسيا وكوريا الجنوبية.

الرأي الثاني: هناك من يرى أنه الأفضل التحرير السريع وعلى شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية:

* تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد.

* تؤكد التزام الحكومة الواضح والمحدد.

* الطريقة التدريجية تعطي الفرصة للجماعات المعارضة للإحباط برنامج التحرير، وتصبح المسألة قضية سياسية وهناك بعض الدول اتبعت هذه الطريقة مثل: بوليفيا غانا المكسيك بولندا.....

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

4.3. شروط نجاح التحرير التجاري الدولي :

- ✓ يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.
- ✓ أن تكون السياسات المتعلقة بالاستثمار والأسعار والبطالة تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
- ✓ من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضيف نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.
- ✓ من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراء لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف للتمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والعمالة.
- ✓ يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري ويقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

4. الحمائية الجديدة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة القليلة، أصبح مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب وحرج، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة ألقت بضلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية.

ففي ظل تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة، هذه الأخيرة تتعارض في مجملها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الاتفاقيات، بل على أكثر من ذلك فقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن إتباع سياسة الحمائية الجديدة هو البديل الأنسب و الأنجع لمواجهة آثار هذه الأزمة. (شربي و علاوي، 2014، صفحة 200)

وفي حقيقة الأمر إن الخطر الحالي لا يتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحمائية وإنما يتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة، والتي ستفرض تكاليف إضافية على الآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهي في حقيقتها جهود ستبذل للدفاع عن الاقتصاديات الوطنية، إلا أن تلك التوجهات ستترك آثار سلبية على الدول الأخرى وسيؤدي ذلك إلى نمو ردود الأفعال السلبية. (شربي و علاوي، 2014، صفحة 200).

إذا فالحمائية الجديدة هي سياسة اقتصادية، لتقييد التجارة بين الدول بأساليب جديدة للتخلص من الآثار السلبية للتحرير التجاري الدولي كالتضخم، الانكماش، التلوث، الأزمات المالية.....

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

1.4. الأسباب و الحجج التي أدت إلى الحمائية الجديدة :

إن اتجاه الدول الكبرى لسياسة الحمائية بأسلوبها الجديد رغم دعوتها للتحرير التجاري و فتح الأسواق العالمية وما دعت إليه منظمة التجارة العالمية من عولمة الاقتصاد له أسباب ودوافع حيث كلما تعددت الأسباب تفرقت أشكال الحماية.

1.1.4. الأزمات المالية: إن تدفق رؤوس الأموال بين الدول قد ازداد بسرعة مند بداية التسعينات حيث وصلت هده التدفقات إلى ما يقارب 230 دولار في نهاية 1995 (بلطاس، 2009، صفحة 95) باعتبار أن تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى أو من دولة مصنعة إلى الدول الأقل تصنيع يخضع لعدة عوامل، يمكن تصنيف أكثر هده التدفقات في شكل: الاستثمار المباشر، المساهمة في رأس المال ، تقديم قروض نقدية ، قروض عينية .....الخ لكن هذا التحرر المالي أدى إلى عدة عقبات وأزمات مالية في الآونة الأخيرة في القرن العشرين ، وقد اختلف الباحثون في وضع تعريف ظاهرة الأزمة الدولية ولعل دلك هو الذي أدى إلى انفراد كل من محللين العلاقات السياسية الدولية إلى افتراض التفرد التام لكل أزمة، وفقا لتعدد الاتجاهات الفكرية (مهنا، 2008، صفحة 35) ففي العقود الماضية تسببت الأزمات في خسارة كبيرة وفي أضرار اقتصادية جسيمة مما أثر على حياة مئات من المنظمات في جميع أنحاء العالم ، وتعد هده الأزمات بلا شك عقبات رئيسية في طريق تنمية هده المنظمات وتطورها.

لا يمكن القول اليوم إن الأزمة الجارية هي مجرد أزمة عابرة أو أزمة مالية فقط، فبعد حوالي سنتين من انفجار أزمة (الرهن العقاري)في 2007، هناك إجماع أننا أمام أزمة من اخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي مند نشأته في الربع الأخير للقرن الثامن عشر، أزمة خطيرة بعمقها وشموليتها ونتائجها على مستوى دول الاقتصاد العالمي ومستقبل العالم ككل.

2.1.4. المشاكل البيئية: إن انتشار الأمراض والأوبئة وغيرها من المشاكل البيئية التي ساعدت على رفع القيود والتحرير التجاري وفتح الحدود و الأسواق في سرعة تفشيها وانتقالها من دولة إلى أخرى وبحجة المحافظة على الصحة والسلامة العامة اتخذت الدول إجراءات وقوانين للحد من انتشارها و التي أسست لأجلها منظمة سميت المنظمة العالمية للتقييس والتي دورها سن القوانين ووضع المعايير التي تضمن للدول حقها في الصحة والسلامة العامة.

3.1.4. التغيرات في أسعار العملات :إن ترتيبات نظم الصرف الراهن أعطت حرية للبلد لاختيار نظام الصرف الملائم لظروفها الاقتصادية، فارتأت الدول الصناعية أن تعوم عملاتها، في حين لجأت اغلب الدول النامية إلى أسلوب تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة عملات، ويمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملاتها وعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا إذا كان السعر الرسمي لا يتناسب مع الأداء الحقيقي

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والافريقية Copyright © All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

للاقتصاد، وفي الحياة العملية تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل ميزانها التجاري، لقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي من نقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هده الدول علاج هده المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزان مدفوعاتها. كما ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاضها.

فانخفاض قيمة عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون للسلطات أي تدخل، إذا يحدث الانخفاض نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب .

أما التخفيض في قيمة العملة الوطنية فهو قرار تتخذه السلطات النقدية، مضمونه تدنية قيمة العملة ، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية بحيث يصبح بإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية بأقل من السابق، وهذا ما فعلته الصين إذ حتى بعد الأزمة المحلية العالمية استمرت الصين في تحقيق النمو بفضل سعر صرف الليوان الصيني المنخفض للغاية حيث تشير الأرقام إلى أن الليوان مقيم بأقل من قيمته الحقيقة بنحوي 40 %، وهو الأمر الذي ساعد البلاد على تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعرية للسلع الصينية مما ساعد على بقاء فائض تجاري عملاق ومن ثم انتعاش الاقتصاد الصيني، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الشركاء التجاريين للصين، وعلى الرغم من العلاقات التجارية التي استمرت بين البلدين لفترة طويلة إلا أن الإدارات الأمريكية المتلاحقة كانت تصرح دائما بضرورة قيام الصين بإعادة تقييم سعر صرف الليوان وفي عام 2010 وصلت الحكومة الأمريكية ضغطها على الصين كي تحد من تخفيض الليوان وهو الأمر الذي أثمر عن قيام الحكومة الصينية بتقليل من ربط عملتها بالدولار الأمريكي ولكن بشكل جزئي و هذا ما نتج عنه ما سمي بحرب العملات والتي اعتبرت كشكل من أشكال الحمائية الجديدة، ولتوضيح أثر الأزمة المالية على الدول أنظر الجدول رقم (01) الآتي:

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | عربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

الجدول رقم (01): أهم القطاعات المتضررة من الأزمة المالية في بعض الدول (سنة 2008)

الدولة	معدل الانخفاض	اكبر القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	%36	قطاع البنوك و العقارات و السيارات
اليابان	%46	قطاع السيارات و الصادرات
ألمانيا	%41	قطاع البنوك و السيارات ، و الدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا
بريطانيا	%34	قطاع البنوك و العقارات ، و اول دولة في العالم تواجه ركودا
كندا	%34	العقارات وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا اثناء الازمة
فرنسا	%42	قطاع البنوك والسيارات
الصين	%50	النشاط الصناعي، و اضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات
الهند	%50	النشاط الصناعي ، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو و لكن دون7%
ايطاليا	%49	قطاع الطيران
المكسيك	%33	قطاع البترول
روسيا	%66	قطاع البترول
اندونيسيا	%50	قطاع الأخشاب و تراجع معدلات النمو من 10%الى6%
كوريا الجنوبية	%42	قطاع التصدير
تركيا	%53	وهي النسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	%40	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	%36	وهي النسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
استراليا	%42	قطاع الزراعة
البرازيل	%44	قطاعات المعادن و الأخشاب و السيارات

المصدر: عبد الغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية، دار البحار، الأردن، 2008، ص 51.

2.4. أشكال الحمائية الجديدة:

إن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها، مفروض من قبل الدول المتقدمة ويجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية، وهو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية بما تسمح به تشريعات التجارة الدولية، ففي الماضي القريب كانت الدول الصناعية توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية، ثم تم تغيير الأسلوب وفرضت هذه الدول مستوى عالي من الحماية كالقيود الفنية، الصحية وإجراءات مكافحة الإغراق، لتنتقل الإجراءات الحمائية إلى مستوى التسويات النقدية والمالية متجاوزة تكاليف الإنتاج وجودته، وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا بالرغم من تخفيض هذه الدول □ الصناعية – لعملاتها بشكل كامل منذ بداية الثلث الأخير من القرن الماضي.

1.2.4. الإقليمية الجديدة:

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع م تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة وهي التي تضم دول متقدمة وأخرى نامية، وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي.

ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (NCMS) عام 1991كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سنة 1994.في حين أعيدت الحياة مرة أخرى إلى تكتلات إقليمية قديمة مثل معاهدة لأندين (ANDEAN)كما بدأ تجديد اتفاقية السوق العربية المشتركة في مشروعها الجديد ممثلا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) سنة 1997و اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM) في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، كما تأسست رابطة جنوب شرق آسيا[1](ASEAN)سنة 1992كما تم الإعلان عن إقامة تجمع آسيا و الباسيفيك (APEC) يضاف إلى ذلك المبادرة الأمريكية الخاصة بنصف الكرة الغربي سنة 1994بعد توقيع الولايات المتحدة الأمريكية مع 34دولة لتشكيل منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين (FTAA).

- ✓ **النموذج التقليدي لتكتلات الاقتصادية الإقليمية الدولية:** وقد اختصرنا ماهية ومفهوم وأشكال الإقليمية التقليدية في الجدول رقم (2) الآتي:

* الاقليمية الجديدة :توجه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الخمسينات من القرن الماضي فكرة التكامل والتنظيم العالمي

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

الجدول(02): أنواع التكتلات الاقتصادية التقليدية

نوع التكتل	ملامح التكتل			
	إلغاء الحواجز والرسوم الجمركية	وضع رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية (نقدية ، مالية ...الخ)
منطقة التجارة الحرة	✓			
الاتحاد الجمركي		✓		
السوق المشتركة			✓	
الاتحاد الاقتصادي				✓

المصدر: كامل بكري ، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية و تمويل "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص 196.

✓ **النموذج الحديث لتكتلات الاقتصادية (الإقليمية الجديدة):** زاد عدد الاتفاقيات التجارية التي أخطرت بها مجموعة الاتفاق بشان التعريفات الجمركية ومنظمة التجارة العالمية من 20 اتفاقا في عام 1990 إلى 86اتفاقا في عام 2000 ثم إلى 159 اتفاقا في عام 2007، وقد كانت الاتفاقات المعقودة على مدى السنوات العشرين الماضية اتفاقات ثنائية بصورة الوطنية، وهي قد أبرمت أساسا بين البلدان المتقدمة، وتضمنت هذه الاتفاقات على نحو متزايد، أحكاما تهدف إلى تحقيق "الاندماج العميق "الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات مع برنامج إصلاح يجيد إتاحة قدر اكبر من الحرية لقوى السوق، وبدلك فهو يشجع أيضا حرية حركة الشركات عبر الوطنية – ويحد من خيارات التدخل الحكومي، وهدا الاتجاه، مقترنا بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة و اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل على بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يمثل سمة مميزة لما أصبح يسمى بـــ: " الإقليمية الجديدة " (عبدالاوي، 2009، صفحة 72)

لقد اتخذت الإقليمية الجديدة ثلاث مصطلحات رئيسية:

– المفهوم الأول:

إن الإقليمية المفتوحة تشجع على انضمام أعضاء جدد وتسمح بالتوسع المستمر في إنشاء المناطق التجارية التفضيلية ويستند دلك إلى حقيقة مؤداها أن تخفيض التعريفات الجمركية الخارجية لديها يؤدي إلى قيام تجارة عالمية متعددة الأطراف، وترتب على هذا الاتجاه إمكانية تحقيق التجارة الحرة العالمية من خلال اندماج التكتلات، إذا قامت تلك التكتلات بتخفيض تعريفاتها الخارجية، والعمل في نفس الوقت على إلغاء التعريفات الداخلية لكل التكتل.

يرى أصحاب هذا الاتجاه لابد من توفر عدة شروط وهي: (علاوي، 2010، صفحة 109)

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

- **أن تكون العضوية مفتوحة:** وهي تعني أن يحق لأية دولة ليست عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن تتوفر فيها شروط العضوية .
- **شرط عدم المنع:** وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تتسع بشكل تلقائي لأي دول عضو بتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي لدول غير أعضاء.
- **التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة :**وهي التي تستطيع فيها دول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفق لمبدأ الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

– المفهوم الثاني:

إن التكتلات الاقتصادية القارية يتركز بعدها الإقليمي على فكرة انتقال الإقليم الاقتصادي داخل القارة الواحدة، أو داخل المنطقة الجغرافية الواحدة إلى نطاقها القاري، بمعنى أننا نشهد قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى، بهدف تحرير التجارة الخارجية بين قارتين أو أكثر، وهو تحول اقتصادي بالغ الأهمية (عفيفي حاتم، 2005، صفحة 342)، ففي هذه الحالة تصبح وحدة الإقليم الاقتصادي هنا قارة بحيث يتكون الإقليم الاقتصادي من قارتين أو أكثر احتمال تماثل الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، أمرا بعيدا المنال، إذ أن محاولات التكامل الاقتصادي القاري اكتفت في الوقت الراهن بدرجة واحدة من درجات سلم التكامل الاقتصادي، ألا وهي درجة منطقة التجارة الحرة باعتبارها الحد الأدنى الذي يمكن إقامته بين قارتين أو أكثر من قارات دول العالم الستة .

– المفهوم الثالث:

الإقليمية فوق القارية (المجالات الاقتصادية الكبرى)وقد أطلق هذا المصطلح لأن هذه التكتلات أبدت منحى يفوق القارات وحدة الإقليم قد (القزويني، 2005، الصفحات 217-218). أي إلى ما وراء المحيطات مثل الأوبك.

وقد اختلفت سمات الموجة الحديثة عن القديمة فيما يلي : (علاوي، 2010، صفحة 110)

- ☒ تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الليبرالية اقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، نتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا و تحرير التجارة في أغلب الدول.
- ☒ تأخذ التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها وتعتمد النظرة الخارجية البينية مصدر لنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول كخطوة أولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

- تمثل الإقليمية من محاولات الاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم أو التنوع المنتجات و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة .
- تعتمد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي والأمني، بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات كمحرك أساسي اتجاه تحرير التجارة، فان الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.

يمكن تلخيص الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديد للإقليمية في الجدول رقم (3) الآتي:

الجدول (03): مقارنة بين الصيغتين التقليدية و الجديدة للتكامل الاقتصادي

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
فإنها تضم دولا متجاورة جغرافيا	فإنها ليس بضرورة إن يكون الدول متجاورة ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين
يشمل كل عناصر التحرير ويكون أكثر فاعلية	اقل شانا عنها بحيث يقتصر على بعض الشروط كالشراكة الاورومتوسطة فهي تضع شروط للهجرة
إن اغلبها تتفق في جميع القطاعات	انها تشمل اتفاقياتها كل القطاعات الاقتصادية
منطلقها في البداية مشروع تكامل	كانت اتفاقيات تعاونية مالية اقتصادية الى اتفاقيات ثنائية إلى مشروع تكاملي معمق
قامت على الإحلال محل الواردات و الانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير و الاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط و القرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكامل في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع و الخدمات الاستثمار
تعاملت مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
وفرت معاملة تفضيلية لدول الأقل نمو	تطبيق قواعد متساوية على الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة لتأقلم
إقليم يضم دولا متجاورة لها التجانس و التقارب في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية	إقليم أو أكثر متجاورين يضم دولا متباينة في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السماح بالخصوصيات

المصدر: عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي ، دار أسامة ، الأردن ، 2008، ص 203.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved. Copyright ©
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

2.2.4. حرب العملات:

ظاهرة حرب العملات تمثل آخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك على خلفية الخلاف الحاد الذي تصاعد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إضافة إلى اليابان وبعض دول العالم من جهة والصين من جهة أخرى، حول مسعى الجهة الأولى الضغط على الصين لرفع عملتها المحلية الليوان من أجل تقليل القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الأمريكية والعالمية، رغم أن حرب العملات ظاهرة كانت منذ القدم وتزامنت أكثر مع كل أزمات الاقتصاد العالمي إلا أنها من الناحية التنظيرية لم تحظى بالدراسة الكافية إلا بعد الأزمة المالية لعام 2008 وكان أول من تحدث بشكل صريح عن وجود حرب العملات هو وزير المالية البرازيلي "جيدو مانتيجا" في سبتمبر2010 الذي قال حرفيا بأن: " البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية "، وأعلن صراحة عن القيام بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي كي يحافظ على سعر صرف الريال البرازيلي.

تعرف حرب العملات بأنها " اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى، وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، والتدخل في أسواق تبادل العملات، كشكل من الحروب الاقتصادية الباردة، عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية، من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة، لاسيما القطاعات التصديرية، ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين، إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم (ريكاردز، 2014، صفحة 63)

ومن أهم أطراف حرب العملات: الولايات المتحدة الأمريكية والصين كأهم محركين لفصول هذه الحرب، ثم كرد فعل وكحماية لاقتصادهم تأتي الدول الناشئة أو النامية بحيث تم تخفيض عملاتها في فترة وجيزة من ماي 2010 إلى أكتوبر من نفس العام، ويمكن تقسيم الدول المشاركة في حرب العملات إلى أطراف رئيسية (الصين الولايات المتحدة الأمريكية) وأطراف ثانوية (اليابان، منطقة اليورو، بريطانيا، سويسرا، الاقتصاديات الناشئة).

3.2.4. المعايير البيئية و مقاييس الجودة العالمية:

في إطار عولمة الوعي البيئي زاد اهتمام المجتمع الدولي في العقدين الأخيرين بمشاكل البيئية وما يترتب عليه من آثار على المستويين الإقليمي و الدولي إلى أن بلغت الاتفاقات الدولية والإقليمية في مجال البيئة ما يفوق 150 اتفاقية وفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقاييس الجودة العالمية ايزو 9000 ومعايير البيئية العالمية إيزو 14000.

1.3.2.4. مقاييس الجودة العالمية الايزو9000: إن تحرير التجارة الدولية يتطلب من جملة المتطلبات نظاما موحدا، أو مقبولا من كل الأطراف لتقييم جودة المنتجات والخدمات المتبادلة وقد وضعت هذا النظام منظمة

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

المواصفات الدولية وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المتواجدة في جنيف التي تعمل في مجال التوحيد القياسي العالمي لمختلف السلع والمنتجات والمواد، وهي وضعت مؤخرا أسسا وضوابط ومقاييس لعلامة جودة ضمن برنامج شامل للجودة لتكون وسيلة للترويج في مجال التصنيع والتجارة الدولية، حيث تقدم المديرية العامة للمواصفات والمقاييس معلومات للمصدرين حول كيفية الحصول على نسخ لمعايير ايزو كمعلومات المتعلقة بالوكالات الاستشارية التي تساعد المنظمات في الحصول على الشهادة؛ إذا فما هي الإيزو؟.

إن كلمة إيزو هي اختصار لعبارة المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس وهي منظمة دولية غير حكومية وليست من منظمات الأمم المتحدة تضم هيئات أو أجهزة مواصفات والمقاييس في الدول المختلفة ويشارك فيها عضو من كل دولة وتختص في المواصفات الدولية وقد تأسست في عام 1946بجنيف فالمعايير الموضوعة من قبلها تعد بمثابة نظام لتأكيد الجودة وضمانها، وهي تراعي عند إصدار هده المقاييس مصالح جميع الأطراف من المنتجين و المستهلكين، ويتم أخذ أجزاء سلسلة الإيزو 9000 المناسب للتطبيق حسب أداء المؤسسة وأنشطتها . يؤدي نظام الإيزو9000 إلى زيادة الإنتاجية و تخفيض الخسائر، وتحسين الجودة وتقليل التكاليف، وبالتالي يعد الأساس المتين لبناء نظام إدارة الجودة الشاملة التي يمكن من خلالها المنافسة والسيطرة على جزء كبير من الأسواق الدولية، كما يؤدي إلى تخفيض القيود التجارية على الصعيد الدولي، والوصول من خلاله إلى توحيد الأسواق الدولية . وقد أنشأت عدة جوائز لتشجيع المشاركة الفعالة في مجال حركة الجودة الشاملة ، مثل الجائزة العالمية الأوروبية للجودة وجائزة (مالكوم بالتدريج)على مستوى الولايات المتحدة وجائزة منظمة نيجيريا لتوحيد القياسي للشركات التي تحقق المواصفات القياسية للجودة العالمية.

2.3.2.4. المعايير البيئية العالمية الإيزو 14000: شهدت السنوات الأخيرة عدد من المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستويات المحلية BS7750 في انجلترا NSF110 في الولايات المتحدة الأمريكية و EMAS في الاتحاد الأوروبي تلتها المواصفات القياسية العالمية إيزو 14000 و هو مجموعة من المعايير الدولية تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمنشات، فهو يتضمن معيارا جديدا لنظم الإدارة البيئية. (حمدي صالح، 2003، صفحة 203)

و تتمثل **العناصر** الأساسية للإيزو 14000 فيما يلي :

- سياسة البيئية و تخطيط؛
- التطبيق و التشغيل؛
- الفحص والعمل التصحيحي؛
- المراجعة الإدارية.

كما أن للإيزو **فوائد** نذكر منها :

- تغطية السوق؛

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

- تقديم مدخل متكامل للإدارة البيئية؛
- ترويج و إثبات الإدارة و القيادة البيئية.

وقد وضعت هده المقاييس لتحقيق **الأهداف** الآتية:

– **إلغاء مفهوم النفيات (تقليلها)**: أي أن المهم هو ليس ما نفعله بالنفايات بل كيف ننتج سلع بدون نفايات.

– **إعادة تشكيل مفهوم المنتج**: يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي ، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة للبيئة كما يعتمد التغليف على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير .

– **وضوح العلاقة بين السعر و التكلفة** : يجب إن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقة أو يكون قريبا منها وهدا يعني إن سعر السلعة(التكلفة الحقيقية على المستهلك) يجب إن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة ، بما في دلك القيمة المضافة الناجمة لكون المنتج اخضر .

– **جعل التوجه البيئي أمرا مربحا**: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية و لا ربما مستدامة .في الواقع أن معظم المنظمات تتنافس في السوق لتحقيق الكسب السريع بغض النظر عن الآثار السلبية للبيئة لكن تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين و تحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر يدعم تحول هذه المنظمات إلى منظمات تتبنى منهج التسويق الأخضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا خاصة في المدى الطويل . ومن خلال ما ذكرنا عن إيزو 14000فاننا نلاحظ تداول مصطلحات (المتوج الأخضر ، التسويق الأخضر)حيث أن هذه المصطلحات ظهرت فقط بظهور إيزو 14000.

4-2-4- التسويق الأخضر:

عرف البكري التسويق الأخضر على انه مدخل تنظيمي متكامل يهدف إلى التأثير في تفصيلات الزبائن وردة فعلهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة وتعديل عادتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع دلك والعمل على تقديم منتجات ترضي هدا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية هي الحفاظ على البيئة وحماية المستهلكين وتحقيق هدف الربحية على الشركة

وكخلاصة فانه يمكن القول أن " التسويق الأخضر هو أحد فروع علم الاقتصاد الأخضر، وهو العلم الذي يدرس جميع أنشطة المنظمة ذات البعد البيئي أثناء تخطيطها وتنفيذها وتوجيهها ورقابتها وتطويرها لعناصر المزيج (سلامي و مسغوني، 2011).

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

* المزيج التسويق الأخضر

– **المنتج الأخضـر**: و هو المنتج الذي يلبي حاجيات المستهلك ويلقى القبول الاجتماعي ويحقق تحسن في الأداء البيئي ، والاجتماعي والإنتاجي والاستخدام والتخلص من المخلفات، ويستمر هذا التحسن مقارنة بالمنتجـات التقليدية أو المنافسة الأخرى ويجب أن تكون مكوناته تشمل كمية المواد الخام الموفرة للطاقة ويكون الغرض من إنتاجه هو إشباع حاجات ورغبات المستهلكين دون أن يعرض حياتهم للخطر.

– **التسعير الأخضـر** : وقد أكد كل من Dominique marguerat و Ghislaine Cestre في دراستهما أن سعر المنتجات الخضراء متباين، وهذا يؤدي إلى إنتاج المنتجات الخضراء بكميات قليلة وأن طرق إنتاجهـا تكون معقدة نوعا ما من منتج لآخر، فإنتاج القمح في سويسرا يقدر التباين في أسعار التكلفة ما بين5 % إلى 50 % الطبيعية وأكثر بساطة وأقل تكلفة من إنتاج الجزر على سبيل المثال إضافة إلى ذلك، فإن معايير إعداد هاته المواد (التخزين المنفصل، خط الصنع المستقل، التأثير...) تعد جد صارمة وهذا ما يفرض نفقات جـد مرتفعة (سلامي و مسغوني، 2011).

– **التوزيع الأخضـر**: الأنواع من القنوات التوزيعية هي ذاتها المطبقة في عملية التسويق الأخضر الاخـتلاف في اعتماد التسويق الأخضر على نظام التوزيع ذو الاتجاهين أو ما يعرف بالمنفذ الارتجاعي، يساعد هذا النظـام في تحقيق المنفعة لتجار الجملة وباعة المفرد، من خلال تقوية العلاقة مع زبائنهم سبب اعتماد القناة التوزيعية لمدخل التسويق الأخضر على عملية إعادة التدوير.

– **الترويج الأخضـر**: لقد عرف McDonagh الترويج الأخضر بأنه "عملية التفاعل الاجتماعي التي تستهدف القضاء على سلوك العزلة الذي يمكن أن يحدث بين المنظمة وجمهورها وأصحاب المصالح.

نلاحظ من هذا التعريف أن المنظمة تستطيع أن تحل الخلافات بينها وبين أصحاب المصالح عن طريـق الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بأنشطتها المختلفة ومشاركتهم في سياستها، مما يساعد على تقوية الثقة المتبادلة بين المنظمة وعملائها.

5. تحليل أثر الحمائية الجديدة على التحرير التجاري الدولي:

1.5. أثر الإقليمية الجديدة على التحرير التجاري:

1.1.5. الآثار الساكنة: وينطوي هذا الأثر على المعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أن يؤدي إلى تغير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء وهو بالتالي محصلة للأثرين، يسمى الأثر الأول بخلق التجارة وهو أثر إيجابي أما الأثر الثاني فيسمى تحويل التجارة وهو أثر سلبي، إن أي مناقشة للآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الإقليمية لا يمكن إلا أن تبدأ بشرح هذين المفهومين، واللذان يعتبر أن التوازن بينهما من الأمور الحاسمة في تحديد الفائدة العامة لاتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

2.1.5. الآثار الديناميكية : وتنشأ هذه الآثار التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي في أعضاء التجمع التكاملي من خلال زيادة المنافسة ووفورات الحجم، وتحسين مناخ الاستثمار (جذب استثمارات إضافية) وقد يصحب ذلك انتقال عناصر إنتاجية أخرى كالعمال بين أعضاء التكامل من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، ما يرفع من كفاءة استخدامها.

3.1.5. آثار التكتل الإقليمي على حدود التبادل: أي يمكن أن تشهد الدول الموقعة على اتفاقية تجارة إقليمية ازدهارا اقتصاديا ينعكس على زيادة رفاهية هذه الدول ولكن ذلك على حساب الدول الغير الأعضاء، أي على حساب الدول خارج الاتفاقية وبشكل خاص تلك التي كان لها علاقة تجارية سابقة مع دولة أو عدة دول ضمن الاتفاقية. والشكل رقم (01) يوضح أثر الإقليمية الجديدة على التحرير التجاري.

الشكل رقم (01): الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية

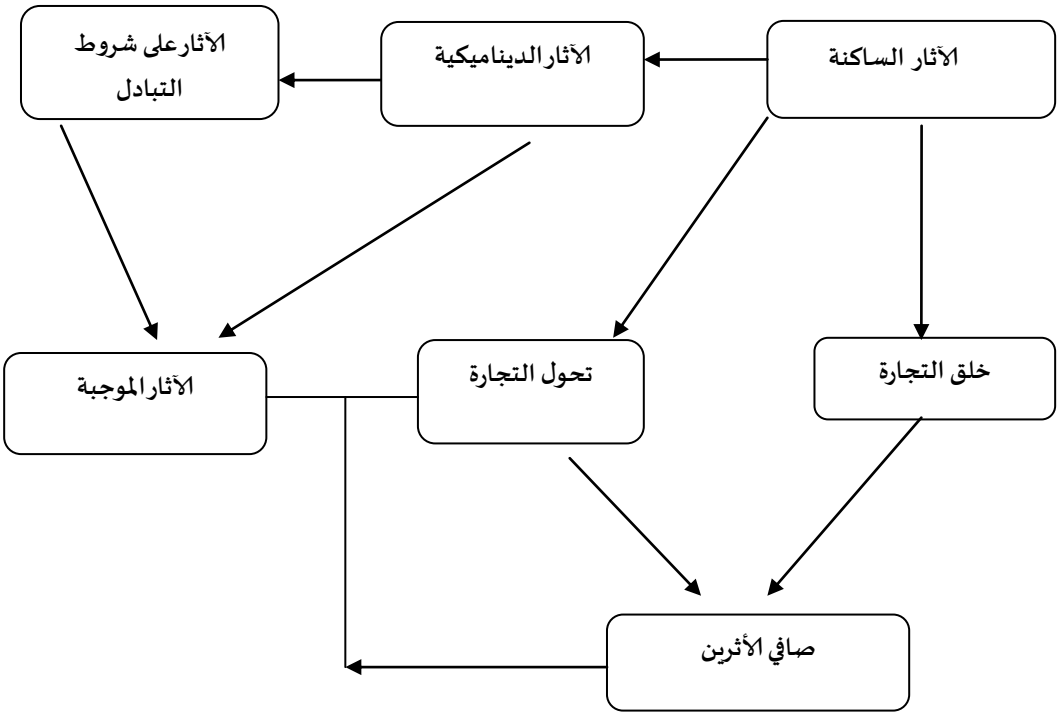

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 2006، ص 32.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved. Copyright ©
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

2.5. أثر حرب العملات على التجارة الدولية:

ومن أهم أسباب تراجع التجارة الدولية هو انتشار الحمائية التجارية بسبب حرب العملات التي كادت أن تتحول إلى حرب تجارية، فقد تزايدت الإجراءات الحمائية بين القوي الاقتصادية والتجارية الكبرى، واللافت هو أن 41.4 بالمائة من الإجراءات الحمائية التي تعمل بها في عدد كبير من بلدان العالم، أو 176 إجراء حمائي من بين 425 إجراء تم رصدها عالميا، قد تم اتخاذها ضد الصادرات الصينية، بما يعني أن القوة التجارية الصينية الأعظم في العالم في الوقت الراهن هي الهدف الأول لتلك الإجراءات الحمائية لكن الصين بدورها اتخذت كرد فعل على تلك الإجراءات المضادة لصادرات أو حتى كمبادرة منها، 163 إجراء حمائي ضد صادرات الدول الأخرى.

ومن أهم الآثار الاقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي هي خفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات الدول من العملات الأجنبية، وارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي نتيجة لإحداث خلل بين العرض النقدي والسلعي، كما أن حرب العملات إذا ما استمرت تتمثل في نقطيتين رئيسيتين:

الأولى: هو أن تتحرك جميع البنوك المركزية ذات العلاقة في آن واحد كلٌ لخفض قيمة عملاته، وما قد ينتج عنه مبدأ" العين بالعين"، بمعنى أن أي تحرك يقوم به بنك نحو التخفيض سوف يواجه بتحرك معاكس وسريع من البنوك الأخرى.

الثانية : إن مبدأ "العين بالعين" سوف يتصاعد ويتولد عنه قرارات سيادية بإقرار إجراءات حمائية فورية على شاكلة ما فعلته الولايات المتحدة. وهذه القوانين من شأنها أن تؤدي إلى تقلص حاد للتبادل التجاري بين الدول وبالتالي الزج بالاقتصاد العالمي نحو هاوية ركود عميق مثلما حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي

وبالتالي يمكن القول أن في حرب العملات لا يوجد غالب أو مغلوب، فبالرغم من النتائج الايجابية لتخفيض قيمة عملة البلد على اقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضر بمصالح شركائه التجاريين أوما يسمى بسياسة إفقار الجار، والتي تؤدي في المقابل بردة فعل انتقامية تدخل الاقتصاد العالمي في شبح الركود و الكساد.

3.5. أثر فرض المعايير البيئية و مقاييس الجودة العالمية على التحرير التجاري:

باعتبار أن هذه المعايير أسلوب حمائي انتهجته الدول لحماية منتجاتها وبيئتها على جميع الأصعدة فما مدى أثره على تحرير وتبادل التجارة الدولية إذا التزمت كافة الدول بنفس المعايير البيئية؟، فان هذا سوف يؤدي إلى أن الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية للبيئة إلى تخصيص قدر أقل من الموارد الاقتصادية لمكافحة التلوث، أما الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية منخفضة تحظى بميزة تنافسية كبيرة في إنتاج السلع والخدمات الأكثر تلوث للبيئة، وبالتالي يتغير نمط التجارة الدولية، مما يحدث تغيرا في الهياكل الاقتصادية. (سلامي و مسغوني، 2011)

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية Copyright © All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

إلا انه إذا انتهجت إحدى الدول السياسة البيئية فان ذلك يتضمن زيادة تكاليف الإنتاج، مما يصب في بوتقة ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محليا مما يؤدي إلى الفشل في تحقيق ميزة تنافسية عالية في إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم إسدال الستار على تنافسيتها في الأسواق العالمية، من ناحية أخرى عجز المنتجين المحليين عن منافسة الواردات الأجنبية في الأسواق العالمية .

وفي هذا الصدد تتباين مواقف الدول المتقدمة والنامية من حيث مدى أهمية إدراج البعد البيئي في التجارة الدولية حيث أن الأولى التركيز على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة ومدى تطابق الإنتاج والصادرات مع المواصفات والمعايير البيئية .كما أنه يمكن أن تكون عملية التنفيذ واستصدار شهادة إيزو 9000 عملية مكلفة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة الدول النامية حيث تستغرق مدة تحضير الشركة عادة من 6 إلى 12 شهرا و يرى الكثيرون أن الكلفة تفوق المكاسب. (سلامي و مسغوني، 2011)

6. خاتمة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن موضوع الحمائية الجديدة يحضى بأهمية بالغة على المستوى الدولي وعلى وجه الخصوص قطاع التجارة الخارجية، فسعت الدول جاهدة من أجل النهوض بهذا الأخير وتدعيمه وتطويره مواجهة العديد من التحديات التي تطرقنا لدراستها وتحليلها من خلال هذا البحث والمتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها التحريرية وفي المقابل الأزمات الاقتصادية التي انبثق عنها دخول الدول ضمن تكتلات إقليمية، إضافة إلى بروز المتطلبات البيئية كإجراء مقيد للتجارة فالعلاقة الموجودة بين البيئة والتجارة الدولية حتمت على المنظمة العالمية للتجارة وضع اتفاقيات تهدف إلى حماية البيئة من جهة والعمل على مواصلة تحرير التجارة العالمية من جهة ثانية، كما أدى تدخل بعض الدول في تخفيض عملتها إلى ظهور ما سمي بحرب العملات

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيما يلي:

6 .1. نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ المنظمة العالمية للتجارة تعبر عن ذلك الإطار متعدد الأطراف الذي يسعى إلى تحرير التجارة العالمية من جهة، والتي حوت التكتلات الاقتصادية الإقليمية من جهة أخرى حيث سمحت بقيام اتحادات جمركية والمناطق الحرة.
- ✓ كما أثبتت لنا دراستنا أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مهما كانت ناجحة وبالرغم من أنها تعتبر كأداة حمائية في وجه القوى والتحديات الخارجية من جهة، إلا أنها تعتبر كقناة ناقلة للأزمات داخل دولها من جهة أخرى، وهذا ما لاحظناه في أزمة الرهن العقاري بحيث أنه ما تلبث أن تظهر بوادر الأزمة في دولة معينة حتى تنتقل العدوى إلى باقي دول التكتل. كما تأكدنا أن المتطلبات البيئية من أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية التي تستخدمها الدول المتقدمة خاصة، إضافة إلى تأكدنا من اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

المنهل ALMANHAL

قوة تنافسية الدول الأخرى، وتقليص حجم ثرواتها عن طريق تخفيض عملتها المحلية من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا سيما التصديرية منها، وهو ما عرف بحرب العملات.

بعد اختبار الفرضيات المطروحة يمكن استخلاص أبرز النتائج:

✓ لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالمفهوم القديم غير كافية لتحقيق مصالح ومطامح الدول المتقدمة وهو ما مهد لظهور أشكال جديدة لهذه الكيانات متمثلة في الإقليمية الجديدة.

✓ تشكل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة أهم عامل في تراجع حجم التجارة العالمية وعودة الحمائية مما يؤثر على هدف المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية.

✓ أثبتت الدراسة أن الدول المتقدمة هي أول من يمارس السلوكات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من تدفق النقد باتجاه الخارج والعودة إلى وضعية التوازن.

✓ تحتاج المعالجة السليمة للصراع أو حرب العملات إلى المزيد من التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات النقدية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التأثير على السياسات النقدية الوطنية وأنظمة الصرف تحديدا، أصبح الانتقال إلى جيل جديد إلى الإجراءات الحمائية معلنا خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وبرامج الدعم والإنقاص والتي استفادت منها عديد المؤسسات في الدول الرأسمالية.

✓ لا تتوانى الدول الرأسمالية في عدم تطبيق تشريعات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر بمصالحها التجارية، وهذا يعود بالأساس إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام.

✓ تعتبر المتطلبات البيئية من أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية التي تستخدمها الدول المتقدمة خاصة في ظل عدم وجود موائمة في السياسات التجارية الدولية المتعلقة بالبيئة، ففي غياب مرجع واضح والتباين في السياسات البيئية وتعارضها مع تحرير التجارة شكلت المتطلبات البيئية أهم وسيلة حمائية في وجه الدول النامية.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن وضع بعض التوصيات أهمها:

✓ يتعين على المنظمة العالمية للتجارة إعادة النظر في النصوص القانونية التي تحكم التكتلات الاقتصادية بشكل دقيق وواضح خاصة بعد ظهورها بصيغتها الجديدة.

✓ ضرورة مراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتجاوز نظام الحصص لضمان استمرارية المنظمة، إذ أن " ظاهرة الحمائية الجديدة " أو " حرب العملات " ما هي إلا مشكلة فرعية أمام حالة التخبط التي تعيشها المنظمة في اتخاذ قراراتها.

Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
Copyright © جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

- ✓ يجب على الهيئات النقدية العالمية (صندوق النقد الدولي) اتخاذ إجراءات توافقية للحد من الصراع النقدي بين الدول.
- ✓ الاهتمام بنشر الوعي البيئي في المجتمعات النامية ، من خلال وسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات.
- ✓ تبسيط الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة بالنسبة للدول النامية واقل نمو، و توحيد المعايير والأنظمة البيئية ، وإزالة التناقض الموجود بين بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف واتفاقيات المنظمة .
- ✓ ضرورة تحسين وزيادة الوعي فيما يتعلق بالأغراض المبطنة للقرارات الدولية التي تخدم أطراف فاعلة على حساب دول مازالت تطمح لتحقيق التنمية الاقتصادية.

7. قائمة المراجع :

1. أبو حرب عثمان (2008)، الاقتصاد الدولي، الأردن: دار أسامة.
2. باريك مراد (2014)، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة، تلمسان، الجزائر.
3. بالحبيب عبد الكامل(2011)، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير : تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.
4. برهان نور الدين (2009)، المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المرتقبة على القطاع الزراعي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: فرع تسيير، جامعة الجزائر.
5. بكري كامل (2003)، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية و تمويل، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
6. بلعز خير الدين (2015)، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
7. بلطاس عبد القادر (2009)، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة LEGENDE.SUB-PRIME ، الجزائر.
8. جايمس ريكاردز، حروب العملات، افتعال الأزمة العالمية الجديدة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2014.
9. حمدي صالح نادية (2003)، الإدارة البيئية ، المبادئ المسارات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر: بحوث و دراسات.
10. دلامي نجية (2012)، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
11. الشحماني خليل (2003)، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، لبنان: دار النفائس.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | عربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية. Copyright © All right reserved.
May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870

12. طبني مريم (2014)، واقع و مستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الماليـة"2002-2012" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضـر، بسـكرة، الجزائر.

13. عبد الغني بن محمد (2008)، الأزمة المالية العالمية، الأردن: دار البحار.

14. عبد اللاوي عقبة (2009)، الإقليمية الجديدة و أثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة آثار نافتا على المكسـيك وبعض الآثار المحتملة لشراكة أورو متوسطية على الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علـوم علـوم التسيير: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر.

15. عبد المطلب عبد الحميد (2006)، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية، الإسكندرية، مصر: الـدار الجامعية.

16. عريبي مريم (2014)، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: تخصص الاقتصاد الدولي والتنميـة المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

17. عفيفي حاتم سامي (2005)،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية (التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق)،القاهرة مصر: الدار المصرية اللبنانية.

18. علاوي محمد محسن (2010)،الاقليمية الجديدة(المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي)،مجلة الباحث، العدد7.

19. قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

20. القزويني علي (2005)،الشامل الاقتصاد الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، طرابلس ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

21. محمد الأمين شربي، محمد لحسن علاوي (2014)،الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجـارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 14.

22. منيرة سلامي، مسغوني منى (2011)، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيـق الاقتصـاد الأخضر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بـين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، يومي 22 و23 نوفمبر، جامعة ورقلة، الجزائر.

23. نصر مهنا محمد (2008)، ، ادارة الازمات ، الاسكندرية. مصر: مؤسسة الشباب الجامعية.

الحماية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد ا
جميلة، قدة | غربي، هشام
Al Manhal Platform Collections (https://platform.almanhal.com) - 22/11/2024 User: @ Al Manhal Demo Library
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية
Copyright © All right reserved.

May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under applicable copyright law. https://platform.almanhal.com/Details/Article/2001240870